محليات

استخدموا فروع شركة حوالات مرخصة لنقل أموال مصدرها دول خارجية

عثمان لـ«الوطن»: قاموا بتسليم حوالات بـ٣ مليارات ليرة و٤ ملايين دولار و٥٠٠ ألف ريال سعودي و٢٠٠ ألف درهم إماراتي في آخر ستة أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة الأمن الجنائي سعد عثمان أن القسم وفي ضوء توجيهات وزير الداخلية قام بالقبض على «خ، ا» لقيامه بمزاولة مهنة الحوالات المالية من دون ترخيص بالاشتراك مع متوارين لأموال مصدرها دول معادية للبلد، إلى جانب سرقة المال العام من خلال مزاولة مهنة الحوالات المالية وتصريف العملة الأجنبية في السوق السوداء وإضعاف الاقتصاد الوطني.

وأكد عثمان في حديثه لـ«الوطن» ضبط مبلغ مالي ضمن سيارة كان يستخدمها قيمته تزيد على ١٢ مليون ليرة سورية إضافة إلى مبلغ ١٦,٩ ألف دولار أميركي من فئات مختلفة ومجموعة من الأوراق والمستندات التي تدل على مزاولة مهنة تحويل الأموال والصرافة من قبله، والاشتباه بقيامه بتمويل المجموعات الإرهابية المسلحة.

وأشار عثمان إلى أن القسم قبض على «م، ع» على خلفية استلام مبالغ مالية كبيرة بحوالي ٤٥ مليون ليرة سورية شهرياً من المقبوض عليه «خ، ا» مصدرها أحد الأشخاص المقيمين في لبنان الذي يمتهن الحوالات والصرافة، ليقوم بعد ذلك بتوزيعها كحوالات داخلية عبر إحدى شركات الحوالات المالية المرخصة، مقابل ثلاثين بالمئة من مجمل القيمة عمولة تسليم الحوالات المرسلة من خارج القطر ولتحقيق المنفعة المادية علماً أن جميع المراكز يتم تسليم الحوالات الخارجية فيها عبر الشركة «خارج سيطرة الدولة»، فضلاً عن مخالفته المرسوم ٥٤ من خلال إقدامه على استلام وتسليم مبالغ مالية بالعملة الأجنبية «الدولار الأميركي» للمقبوض عليه «خ، ا» وهي تصفية حسابات لحوالات مالية خارجية بينهم وبين أحد المتوارين وتحقيق أرباح مادية من جراء الفرق بين سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي وسعر الصرف في السوق السوداء مستغلاً منصبه كمدير مالي لشركة الحوالات المرخصة.

وفي التفاصيل اعترف المقبوض عليه «خ، ا» بقيامه بمزاولة مهنة تحويل الأموال الداخلية والخارجية من دون ترخيص بالاشتراك مع أحد الأشخاص من محافظة درعا وآخر لبناني الجنسية والمقيم في لبنان يدير فرعاً لشركة حوالات مالية مرخصة في سورية حيث يتقاضون نسبة ٣ بالمئة عن كل حوالة مالية يقوم بتسليمها المذكور وبمعدل ٥٠ حوالة باللليرة السورية والدولار الأميركي بمعدل ٢٠ مليون ليرة سورية و١٣٥ ألف دولار أميركي يومياً، علماً أنه يقوم بالتمويه عن ارتكابه جرم الحوالات من دون ترخيص من خلال عمله بالتجارة.

كما اعترف باستلامه عدة حوالات مالية بالعملة الأجنبية مصدرها مواطنون سوريون مقيمون في ألمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد وهولندا وتركيا مرسلة إليه عن طريق أحد الأشخاص من لبنان الذي يقوم باستلامها وتصريفها ثم تزويده بأرقام الهواتف ومفصل هوية الأشخاص المراد تسليمهم المبالغ المالية كحوالة ويتم ذلك بقيامه بتسليم المبالغ ضمن أحياء دمشق من خلال تنقله بالسيارة العائدة لزوجته.

واعترف أنه وأثناء إلقاء القبض عليه بأنه كان يقوم بتسليم حوالة مالية خارجية بعد أن تم تصريفها من قبله بعد حسم أجرة الحوالة، واعترف بقيامه بتسليم المدير المالي في إدارة شركة الحوالات مبالغ مالية كبيرة تقدر بحوالي ٤٠ مليون ل. س شهرياً مرسلة من أحد الأشخاص المقيمين في لبنان لتوزيعها على «م، ع» كحوالات داخلية في مناطق تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عبر مكاتب منتشرة في المحافظات الشرقية.

بدوره اعترف «م، ع» بإقدامه على استلام مبالغ مالية من «خ، ا» وقيامه بتسليمها لمدير فرع شركة الحوالات في عامودا الذي يمارس مهنة الحوالات الخارجية ليتم إرسال الحوالات في مركز عامودا بأسماء وهمية ليقوم مركز عامودا بتسليمها كحوالات داخلية ويقوم مدير فرع عامودا بتسليمها للأشخاص المتفق عليهم وبالمقابل يقوم بتغطية المبالغ المدفوعة من مدير فرع الشركة بعامودا بعد اقتطاع أرباح من الأموال التي يستلمها المقبوض عليه «خ، ا» والمرسلة من لبنان وإيداعها بالخزينة المركزية للشركة، علماً أنه يتقاضى نسبة ٣٠ بالمئة من مجمل عمولة الأرباح قيمة المبالغ المرسلة من خارج القطر على أنها حوالات داخلية.

شركات حوالات لبنانية تتعامل مع داعش

كما اعترف بورود حوالات مالية خارجية إلى فرع شركة الحوالات بعفرين وإلى فرعي الحسكة وفرع القامشلي مرسلة من فرع شركة الحوالات غير المرخص في تركيا وإلى فرع مدينة جبلة مرسلة من شركة للحوالات المالية في لبنان التي يديرها سوري من أهالي مدينة الرقة تل أبيض والتي تم إغلاقها من الأمن العام اللبناني لتعاملها مع تنظيم داعش الإرهابي وإلى فرع درعا مصدرها الأردن.

وفي سياق التحقيقات أشار «م، ع» إلى قيامه بإبلاغ هيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن وجود فرعين للشركة في تركيا ولبنان وأنكر معرفته بهما علماً أن الحقيقة أن الشركاء هم من قاموا بالإبلاغ لرفع الشبهات عنهم والتستر على المخالفات والتجاوزات المرتكبة من قبلهم بتوزيع وتسليم الحوالات الخارجية على أنها داخلية.

وبتحري الأوراق والقصاصات الورقية والدفاتر المضبوطة بحوزة المقبوض عليه «خ، ا» تبين أنها تتضمن تسليم مبالغ مالية كبيرة كحوالات خارجية شهرياً تقدر بـ٥٠٠ ألف دولار أميركي و٤٠٠ مليون ليرة سورية وتقاضيه نسبة ٢,٥ بالألف كعمولة له وقد بلغت مجموع الأموال التي قام بتسليمها كحوالات مالية خلال آخر ستة أشهر نحو ٣ مليارات ليرة سورية وحوالي ٤ ملايين دولار أميركي و٥٠٠ ألف ريال سعودي و٢٠٠ ألف درهم إماراتي.

تحديد وتحرير في بريقة وبئر عجم بعد عيد الفطر.. وإفراز مدينة البعث إلى ٣٤٣ مقسماً

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير المصالح العقارية بالقنيطرة عبد الرحمن الفياض افتتاح أعمال التحديد والتحرير في قريتي بريقة وبئر عجم وبمساحة نحو٣ آلاف هكتار وذلك بعد أن اتخذت المديرية كل الإجراءات الكفيلة بذلك، منوهاً بأن العمل سيبدأ بالمنطقتين مباشرة بعد عطلة عيد الفطر.

وأعاد الفياض أسباب التأخر بالأعمال سابقاً في بريقة وبئر عجم لوجود واقع حراجي كثيف ضمن الأملاك الخاصة مع وجود خلاف بين الأهالي وأملاك الدولة، إضافة إلى الظروف التي مرت بها المحافظة وتوقف العمل لنحو ست سنوات، معتبراً أن القنيطرة من المحافظات المتقدمة في إنجاز أعمال التحديد والتحرير حيث بلغت نسبة الإنجاز نحو٩٠ بالمئة من مجمل مساحة المحافظة وأن كل الأراضي العقارية غير المحددة مستكملة الشروط القانونية والفنية لإنجاز هذه الأعمال، أما بالنسبة لأعمال التجميل وإزالة الشيوع ففي المحافظة خمس مناطق عقارية مشمولة بأعمال التجميل وإزالة الشيوع وأهمها خان أرنبة وسبب التأخر بها عدم قطع علاقة الإصلاح الزراعي لوجود نقص في حصة الدولة منذ نحو٤٠ عاماً.

وأشار الفياض إلى الانتهاء من إفراز العقار /١/ من المنطقة العقارية مدينة البعث ١١٩/١ وذلك بعد انتظار دام أكثر من ثلاثين عاماً، حيث تم إفراز نحو٣٤٣ وحدة سكنية مشيدة على العقار كمرحلة أولى، مضيفاً: سيتمكن المواطنون من الحصول على سندات تمليك لعقاراتهم السكنية وذلك بعد إرسال مشروع الإفراز إلى بلدية البعث ليصار إلى تصديقه منها ومن ثم من المكتب التنفيذي، أما المرحلة الثانية فستتضمن إفراز السكن الوظيفي وسكن الشهداء بعد الانتهاء من التحضيرات الفنية للإفراز.

وأوضح مدير المصالح العقارية أن القاضي العقاري بت بالدعاوى المنظورة أمامه بالمنطقة العقارية حضر ٢/٧٦ مسقفات وتم تثبيت العقارات من المنطقة العقارية المذكورة على الصحائف العقارية بعد استكمال إجراءاتها القانونية، منوها باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للبدء بأتمتة الصحيفة العقارية بعد تأمين التجهيزات اللازمة من حواسيب وملحقاتها أسوة ببقية المحافظات.

ولفت مدير المصالح العقارية إلى أن مجموع القيود العقارية التي تم منحها للمواطنين لغاية تاريخه ٤٥٣٨ قيداً عقارياً و٣٧٥ بيان ملكية و١٩٩٠ بيان مساحة و٣١١ مخططاً مساحياً، في حين قامت المديرية بتوثيق ٢٧١ عقداً وحصّلت مبلغاً وقدره نحو ٥,٢ ملايين ليرة من الرسوم العقارية، مؤكداً السعي لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والعمل على إنجاز جميع المعاملات العقارية في أسرع وقت ممكن، علماً أنه تم إعادة منح جميع الوثائق العقارية وتوثيق عقود البيع المستوفاة الشروط القانونية والإدارية لجميع المواطنين في ريف المحافظة الشمالي والجنوبي والأوسط بعد تحريره من الإرهاب بعد انقطاع دام نحو أربع سنوات.

٢١ مخالفة تموينية و٢٠ فرناً مخالفاً في دير الزور منذ بداية رمضان

قصي أحمد المحمد

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دير الزور بسام هزاع لـ«الوطن» عن تنظيم ٢١ ضبطاً تموينياً في المحافظة منذ بداية شهر رمضان إلى يوم أمس. مبيناً أن أغلب الضبوط التي تم تنظيمها كانت بسبب مخالفات لعدم إعلان أسعار الخضراوات والفواكه والحلويات أو تقاضي أسعار زائدة، وعدم التقيد بمواعيد العمل بالإضافة إلى وجود مخالفات لدى محال الفروج لعدم استخدام واجهات مبرّدة.

وأشار الهزاع إلى أن المديرية منذ اليوم الأول من رمضان، قامت بإجراء سبر لجميع أسعار السلع في الأسواق من خلال عناصر الضابطة العدلية، موضحاً أن هدف السبر هو التأكد من توافر كل السلع الغذائية ذات الطلب الكبير.

وأكّد أن التدقيق سيكون بشكل كبير خلال الفترة القادمة من الشهر المبارك على المواد الغذائية الأساسية كالسكر والخبز والخضر والفواكه واللحوم والألبان والأجبان، بالإضافة إلى مشروبات شهر رمضان الرئيسة كالتمر الهندي والسوس.. وغيرها.

وأشار الهزاع إلى أن المرحلة الثانية ستكون في النصف الثاني من الشهر المبارك والتي خلالها سيتم التركيز أكثر على الألبسة والأحذية بكافة أنواعها والسكاكر وأيضاً «تجهيزات عيد الفطر».

وأضاف، وتعمل مديرية تموين دير الزور بتشديد الرقابة على كل ما يتعلق بالمائدة الرمضانية، موضحاً بأنّه يتم دائماً سحب عينات من السلع الغذائية للمواد المشتبه بمخالفاتها للمواصفات، مركّزاً على موضوع مراقبة الفواتير المتداولة لضمان عدم قيام التجار برفع أسعار موادهم بلا مبرر.

وأضاف الهزاع، جميع المواد التموينية متوافرة في الأسواق سواء من خضر وفواكه وغيرها، موضحاً أن أسعار الخضراوات والفواكه مقبولة.

وأشار الهزاع إلى عدد الضبوط التي تم تنظيمها أيضاً بحق المخالفين من أصحاب الأفران منذ بداية العام والبلاغة نحو ٢٠ ضبطاً، مرجعاً سبب الضبوط إلى مخالفات في البيع لأن بعضها كان يتلاعب بالوزن، ومخالفات أخرى بسبب لجوء بعض أصحاب الأفران إلى جمع أكثر من ربطة في كيس واحد.

بالإضافة إلى مخالفات أخرى تتعلق بعدم الإعلام عن الكميات الزائدة من الطحين الذي يوزع على الأفران ما يفسح الباب للتهريب.

مشيراً إلى أنه تمت مصادرة نحو ٣ أطنان من الطحين التمويني العادي، لافتاً إلى أن تمت مصادرة ١٠ أطنان من الطحين الأبيض «زيرو».

«دكاكين إعلامية»

العمر لـ«الوطن»: على وزارة الإعلام واتحاد الصحفيين وضع حد لهذه المهزلة

- عيسى: مهنة الإعلام أصبحت مستباحة
- طلاب على مقاعد الدراسة يقومون بالتدريب ويتقاضون أجوراً عالية
- فوضى غير مسبوقة في مهنة الإعلام وسوق التدريب

جلنار العلي

ثلاثون ساعة تدريبية كفيلة بأن تجعلك «إعلامياً»، وأن تدخلك عالم الإعلام من أوسع أبوابه، فإذا كنت من أصحاب الحلم ما عليك إلا المبادرة والتسجيل، فقد تربحك فرصة عمل في إحدى وسائل الإعلام، بينما يقف خريجو كلية الإعلام في الضفة الثانية ينتظرون الحصول على فرصة عمل بعد أن قضوا ٤ سنوات على مقاعد الدراسة.

وفي السياق وصف عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق الدكتور محمد العمر هذه المراكز بالدكاكين الإعلامية التي غايتها الربح، مؤكداً أنه لا يحق لمراكز التدريب من الجانب القانوني والمهني أن يمنح صفة إعلامي للمتدرب بغض النظر عن المدة سواء شهران أو ثلاثة أو ستة لديها.

وأضاف: يبقى خريجو كلية الإعلام يدرسون الجوانب الأكاديمية والتطبيقية بشكل مكثف لمدة ٤ سنوات ولا يقال عنهم إعلاميون، مبيّناً إن صفة الإعلامي تحتاج إلى سنوات طويلة وإلى ممارسة أنواع الصحافة كافة.

وبيّن العمر في تصريحه لـ«الوطن» أنه من واجب وزارة الإعلام واتحاد الصحفيين وضع حد لهذه المهزلة على حد تعبيره، مستنكراً كيف يمكن لشخص يملك المال أن يفتتح مركزاً إعلامياً ويحضر مدربين ليقوم باستغلال المتدربين مادياً ومعنوياً، لكون الشهادات تكون مصدقة من وزارة الخارجية، فيعتقدون أنهم تخرجوا وأصبحوا إعلاميين، لافتاً إلى وجود حديث عن العمل على الحد من هذه المراكز غير المرخصة ومحاسبتها، مشيراً إلى أنه في الفترة الأخيرة لم يتم منح أي ترخيص لأي مركز.

وتابع: يجب التأكد من مدى تحقيق أي مركز تدريب إعلامي للشروط سواء الحقيبة التدريبية أم المدربون أو الساعات التدريبية، فإذا لم يحققها يجب على وزارة الإعلام محاسبته حتى لو كان مرخصاً.

وتمنى العمر أن تكون هذه المراكز على مستوى عال من خلال توفير بنى تحتية جاهزة ومرخصة قانونياً، والاعتماد على أكاديميين وخبراء مختصين، لكون كلية الإعلام تفتقر إلى الجانب التطبيقي والعملي، وبالتالي هناك حاجة إلى مراكز تدريبية إعلامية جيدة ومتطورة ومواكبة وقانونية.

وأشار إلى أن الوزارة غير معنية بالتدريب لكون أي مؤسسة إعلامية هي مؤسسة إنتاجية، ومع ذلك نتيجة فقدان المركز الإعلامي في الكلية، تقدم وزارة الإعلام كل التسهيلات لتدريب الطلاب، منوهاً بأن هذه الدورات ليست بالمستوى المطموح إليه، لأن مركز التدريب يختلف عن المؤسسة الإعلامية، لكون المحررين الذين يقومون بالتدريب يتابعون أشغالهم المطلوبة منهم في المؤسسة التي يعملون بها، وقد لا يعطون نحو ١٠ بالمئة من وقتهم للطلاب.

من جانبها أكدت نائب عميد كلية الإعلام الدكتورة نهلة عيسى أن هذه الدورات ضرورة ويجب أن تكون ثقافة في مجتمعنا فيما يتعلق بالإعلامي لكون مهنة الإعلام مهنة متجددة ومتغيرة على مدار الثواني في عصرنا الحالي، ولكن بشرط أن تستهدف هذه الدورات أصحاب المهنة العاملين بها أي الإعلاميين الذين يمارسون المهنة، لكونها تفترض امتلاك المزيد من الخبرات، وخاصة أن التعامل يكون مع الأخبار التي تعد نبعاً لا ينضب.

ورفضت عيسى أن تصبح هذه الدورات بديلاً من التحصيل العلمي الأكاديمي للإعلامي واعتبرته أمراً غير مقبول، مشيرة إلى أن الكثير من الذين يتبعون هذه الدورات غير حاصلين على شهادة تعليم إعلامي، فهم إما حاصلون على شهادات ثانوية أو ربما قليل منهم حاصل على شهادات في مجالات أخرى، ويتبعون هذه الدورات ويحصلون على شهادات توهمهم وتؤهلهم قانونياً، نظراً إلى أنها موقعة من اتحاد الصحفيين ووزارة الخارجية للتقدم لوسائل الإعلام بهدف الحصول على وظيفة هي من حق خريج الإعلام باعتباره درس على مدار ٤ سنوات تعليماً أكاديمياً متعلقاً بالمهنة.

وبيّنت عيسى أن مهنة الإعلام أصبحت مهنة مستباحة إلى حد كبير وأصبحت مهنة من لا مهنة له، معتبرة أن الدليل على ذلك وجود مئات الأسماء على مواقع التواصل الاجتماعي تطلق على نفسها لقب الإعلامي، بينما هو لم يحصل سوى على الشهادة الثانوية ربما أو اتبع دورة أو دورتين عند غير المتخصصين، لافتة إلى وجود فوضى في سوق التدريب، مشيرة إلى وجود عدد كبير من المدربين ليس لهم علاقة بالإعلام، مضيفة: أعرف أنه لدي طلاب ما يزالون يدرسون على مقاعد الدراسة يقومون بالتدريب خاصة في المحافظات ويتقاضون أجوراً عالية، البعض منهم يعملون في وسائل إعلام غير وطنية، وربما يكونون مراسلين لقنوات عربية أو أجنبية لها حضور جماهيري في سورية، فيقيمون دورات ويستغلون في ذلك أسماءهم، على الرغم من أنهم لا يمتلكون حرفية أو معلومات عن قواعد المهنة، وليس لديهم الخبرة الكافية للتدريب، معتبرة أن التدريب فن وليس بالضرورة أن يكون الحاصل على شهادة الإعلام مدرباً إعلامياً.

وشددت عيسى على ضرورة ضبط هذا الموضوع، وأن يتصدى اتحاد الصحفيين لعملية ضبط سوق التدريب، مشيرة إلى أن اتحاد الصحفيين لديه شق تدريبي للإعلاميين والصحفيين ينفذه على مدار العام وهذا أمر محمود، ولكنه يقيم أيضاً دورات لغير المتخصصين لافتة إلى أن هذه الدورات يفترض أن تكون بغرض الحصول على ثقافة إعلامية لغير المتخصصين وليس مستنداً للحصول على عمل إعلامي.

وأشارت إلى وجود فوضى غير مسبوقة في المهنة، رغم أن حجم السوق صغير إلى حد كبير، منوّهة بأن من يتبعوا هذه الدورات باتوا ينافسون خريجي الإعلام على سوق العمل الضيق ما يشجع وسائل الإعلام على الاستعانة بهم لأن أجورهم قد تكون أقل من أجور خريجي الإعلام، مضيفة: هذه ظاهرة غير محمودة وتنعكس سلباً على المهنة وعلى العاملين فيها.

وإلى ذلك يعتبر الدكتور في كلية الإعلام أحمد الشعراوي أن التدريب مهم جداً وهو الطريق الأوحد لإحداث نقلة وتطور بشرط أن يكون المدرب خبيراً لا يبحث عن المال، إضافة إلى ضرورة أن يكون المركز التدريبي وفقاً للمعايير الدولية للتدريب، متفقاً مع وصف العمر بأن بعضها يكون أشبه بالدكاكين لا ترقى لأن تكون بمستوى معهد تدريبي، مشيراً إلى أن أي مركز تدريب يسعى إلى التجارة مع مدرب فاشل يؤدي إلى الإساءة لعملية التدريب الجيد والمدرب الجيد.

ولفت إلى وجود بعض المراكز التي تبحث عن المدرب الجيد ولا تسعى إلى التجارة، كون عملية التدريب رسالة وليست تجارة، ومن ثم هي غير مربحة ولا تجني المال، مضيفاً: إذا كان قصدك الربح فمن الأفضل أن تفتتح محل ألبسة أو مصنعاً أو شركة، مؤكداً دور الدولة في عملية التدريب الحقيقي التي تعد صعبة جداً على المدرب والمتدرب أيضاً، لأن المدرب يجب أن يبذل أقصى طاقته لإيصال المهارة إلى المتدرب، لكونه في وسائل الإعلام لا يوجد من يقوم بالتعليم، لأن من يمتلك مهارة لا يعطها لعدو محتمل، بما أنه تعلمها بصعوبة وربما دفع عليها المال وربما دفع من عمره ليتعلمها.

ويرى الشعراوي أن صفة الإعلامي مسؤولية كبيرة جداً، أصعب من أن يحملها أحد أو أن يطلقها على نفسه، معتبراً أنه من المعيب لشخص ما أن يكتب كلمة إعلامي قبل اسمه فهذا لقب يطلقه الناس وتطلقه مكانة الشخص في المجتمع ودوره ورد الفعل الذي يصدر عن الجمهور، مشيراً إلى أن الإعلامي الحقيقي دائماً في حالة خوف وتوجس لأنه دائم الشعور بأنه لم يكتسب المعلومات الجديدة كافة، أما الفقاعات قد يبحثون عن الشهرة دون أن يكونوا مشهورين وقد يبحثون عن المجد دون أن يمتلكوا أدنى إمكانياته لذا هم لن ينجحوا.